

وقد كان لهذا التسرب نتائج سيئة جدا على منتجي الحمضيات اللبنانية ، وعلقت على هذا الوضع جريدة النهار في مقال تحت عنوان « ازمة الحمضيات تنعكس على المزارعين » قالت : « ازمة تصريف الحمضيات التي نشأت هذه السنة نتيجة لغزو الحمضيات الاسرائيلية اسواق لبنان التقليدية في الخليج العربي بدأت تنعكس نتائجها على مزارعي الحمضيات في البلاد . فالدخل الذي يتوقعه هؤلاء هذه السنة سيهبط الى اقل من نصف ما كان العام الماضي ، اذ أن متوسط سعر كيلو الفلانسيا هذا الموسم لا يتجاوز الخمسة والعشرين قرشا في حين كان يراوح في الموسم الماضي بين ٤٧ و ٥٠ غرشا . تضاف الى تدني الاسعار صعوبة تصريف الانتاج ، فحتى اوائل نيسان كان اكثر من نصف الحمضيات لا يزال على الشجر بينما العادة هي انتهاء الموسم في مثل هذه الفترة من كل عام . مزارعو الحمضيات مهددون بموجة من الافلاس ما لم تتدخل الدولة وتضغط على المصارف لتأجيل تسديد القروض المستحقة » (٤٦) . ومن نتائج هذا التسرب ايضا انخفاض حصة سوريا من استيراد البرتقال اللبناني من ٦٧٪ من صادرات لبنان من البرتقال خلال سنوات (١٩٦١ الى ١٩٦٣) الى ٥٦٪ خلال سنوات (١٩٦٧ الى ١٩٦٩) ، كما سقطت فجأة واردات الاردن من ١٧٪ الى ١٪ خلال نفس الفترة المذكورة وكان من الاسباب الرئيسية لهذا الانخفاض ، غزو منتجات « الاراضي العربية المحتلة » للاسواق العربية (٤٧) . ونذكر القارئ انه بالاضافة الى ما ذكرنا سابقا بأن الحمضيات الاسرائيلية هي منافس ليس فقط للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية بل هي ايضا منافس قوي للحمضيات العربية عامة في الاسواق التي تصدر اليها .

مقال آخر عن الزراعة اللبنانية سنة ١٩٧٠ فيقول ما نصه : « لقد شددنا في درامات السنوات السابقة على خطر منافسة الحمضيات الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية التي تستورد حاجاتها من لبنان . بدأت هذه المنافسة بعد حرب الخامس من حزيران بعد فتح ثغرة في المقابلة الاقتصادية التي فرضت على العدو منذ سنة ١٩٤٨ . واصبح العديد من المنتجات الاسرائيلية خاصة الزراعية تتسرب الى الاردن ومنه الى الدول العربية وذلك تحت ستار « منتجات الاراضي العربية المحتلة » . لدينا بعض الدلائل التي تجعلنا نجزم بأن معظم الانتاج المتدفق من الاراضي العربية المحتلة الى الاردن عبر جسر اللنبي هو انتاج اسرائيلي المنشأ ، رغم هذا لم تتخذ اية اجراءات فعالة لمنع هذا التسرب وحماية الانتاج اللبناني ، خاصة الحمضيات » (٤٨) . ولتأكيد ما ورد سابقا قامت الحكومة السورية في ايلول ١٩٧٠ بمنع الليمون الحامض الوارد من الضفة الغربية والملون بشيل اصطناعي من دخول اسواقها لانه تبين لها بأن معظم الانتاج هو من داخل « اسرائيل » . وكان سعر الحامض وارد الضفة الغربية يباع بـ ٥٥ غرشا سوريا مما ألحق ضرا كبيرا بالحامض وارد لبنان الذي كان يباع بـ ١٠٠ غرش سوري (٤٩) . وكانت الحمضيات الاسرائيلية المتسربة الى الاسواق العربية تباع بأسعار اغراقية وذلك لمضاربة الحمضيات اللبنانية في هذه الاسواق . كان سعر صندوق الحمضيات وارد « الاراضي العربية المحتلة » في موسمي ١٩٦٩/٧٠ و ٧١/١٩٧٠ يباع بسعر ٦٥٠ غرشا لبنانيا في اسواق عمان بينما كان سعر صندوق الحمضيات اللبناني يباع باحدى عشرة ليرة لبنانية في اسواق عمان .

٥ — *Statistical Abstract of Israel 1969*, — p. 313.

٦ — *The Israel Economist*, Aug. - Sept. 1970. & *The Financial Times*, 18/6/1970.

٧ — *Atlas of Israel 1970, Agriculture* — XII/3.

٨ — FAO, *La Situation mondiale de l'alimentation et de l'Agriculture 1970*, Rome, 1970, pp. 119 - 120.

٩ — حسب النسب من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٣ .

١٠ — الملفات الاقتصادية في مركز الأبحاث ،

١ — حسب النسب من المعطيات الواردة في *Statistical Abstract of Israel 1969*.

ص ٢٠٩ و ٣١٤٦٣١٣ و ٣٢٥ .

٢ — القيمة المضافة تعني : صافي قيمة السلعة المصدرة بالتقطع الاجنبي بعد حسم قيمة الاجزاء المباشرة وغير المباشرة التي دخلت في صنع هذه السلعة .

٣ — راجع Bank of Israel 1968 ص ٤٧ .

٤ — *Atlas of Israel 1970, Agriculture* — XII/3.